

## نظرة عامة

شهد عام 2007 استمرار تراجع العديد من مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني، وذلك نتيجة للظروف الداخلية والخارجية المتداخلة التي واجهها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام، وأهمها استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية ضده، لاسيما ما يتعلق بتصعيد مستويات الحصار وإغلاق المعابر واستمرار مصادرة الأراضي وبناء الجدار والسيطرة على نحو 85 في المائة من موارد المياه الفلسطينية. وقد فاقم هذه الأوضاع ما شهدته الأراضي الفلسطينية من حالات الفوضى الأمنية الداخلية في النصف الأول من العام والانقسام الداخلي بين شطري الوطن في نصفه الثاني، وما ترتب على ذلك من وجود حكومتين فلسطينيتين في آن واحد منذ 2007/6/14، الأولى في قطاع غزة، والثانية في رام الله بالضفة الغربية. كما شهد عام 2007 ارتفاع مستويات الفقر بين الفلسطينيين إلى مستويات قياسية وخاصة في قطاع غزة، الذي بلغت نسبة الفقر فيه نحو 80 في المائة. وقد أدت القيود الإسرائيلية على المعابر، خاصة في النصف الثاني من عام 2007، إلى ندرة السلع في الأسواق ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة 2.96 في المائة.

وقد انعكس انخفاض قيمة الدولار وأزمة الرهن العقاري الأمريكي سلباً على الاقتصاد الفلسطيني، نظراً للارتباط الكبير بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الأمريكي. فقد تراجعت القيمة الحقيقية للمساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، إذ يتم تلقي معظمها بالدولار ويتم إنفاقها وتداولها بالشيقل الذي ارتفع سعر صرفه مقابل الدولار. كما تأكلت قيمة الودائع الفلسطينية بنحو 30 في المائة، حيث تشكل الودائع بالدولار في المتوسط نحو 70 في المائة من إجمالي قيمة الودائع، وتشكل الودائع بالدينار الأردني (المرتبط بدوره بالدولار) نحو 15 في المائة في المتوسط من قيمة الودائع المصرفية. كذلك تراجعت القيمة الحقيقية للأسهم المتداولة في البورصة الفلسطينية المحررة في معظمها بالدولار الأمريكي والدينار الأردني. وقد أدى تراجع سعر صرف الدولار أيضاً إلى انخفاض القيمة الحقيقية لصناديق التقاعد والادخار.

وقد أدت هذه الأمور مجتمعة مع الإجراءات الإسرائيلية إلى خسائر فادحة للاقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاته وعلى وجه التحديد القطاع الخاص، ذلك القطاع الحيوي الذي تحمل خلال عقود الاحتلال قيادة النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية واسهم بنحو 70 إلى 80 في المائة من الناتج والتوظيف في المتوسط.

## السكان والقوى العاملة

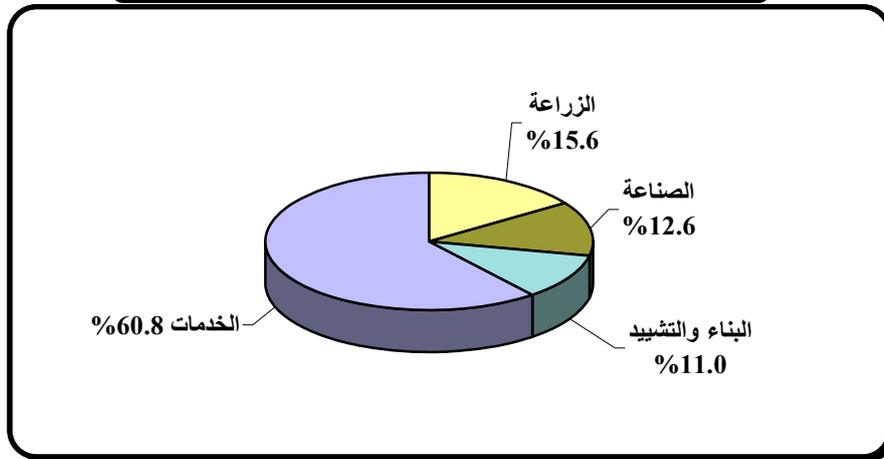
بلغ عدد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة نحو 4.1 مليون نسمة في عام 2007 محققاً معدل نمو بلغ 3.26 في المائة. ورغم توجه معدل النمو السكاني نحو الانخفاض، بشكل عام، حيث تراجع من 4.15 في المائة عام 2000 إلى 3.32 في المائة عام 2006، إلا أنه يبقى معدلاً مرتفعاً بالنسبة لقدرات وإمكانات وظروف الاقتصاد الفلسطيني، الملحق (1/13).

وفيما يخص القوى العاملة الفلسطينية، فقد ارتفع عددها من 872 ألف فرد في عام 2006 إلى 913 ألف فرد في عام 2007 محققاً معدل نمو قدره 4.7 في المائة. وفي المقابل، فقد بلغ معدل نمو عدد العاملين 7.5 في المائة ليرتفع عدد العاملين من 666 ألف عامل في عام 2006 إلى 716 ألف عامل في عام 2007 وهو ما أدى إلى انخفاض معدل البطالة من 23.6 في المائة في عام 2006 إلى 21.6 في المائة في عام 2007. وقد جاء هذا التراجع نتيجة لعدد من العوامل تمثلت في الآتي :

- زيادة عدد العاملين في إسرائيل (من الضفة الغربية) من 63 ألف عامل في عام 2006 إلى 67.1 ألف عامل في عام 2007.
- ارتفاع عدد العاملين في الاقتصاد المحلي من 603 ألف عامل في عام 2006 إلى 648.9 ألف عامل في عام 2007. وهو الأمر المرتبط بدوره بزيادة عدد العاملين دون اجر (العمل العائلي) الذي استوعب نسبة كبيرة من إجمالي عدد العاملين، خاصة في قطاع غزة حيث مثلت هذه النسبة نحو 11 في المائة من إجمالي عدد العاملين في القطاع. ويعود كذلك إلى زيادة عدد العاملين ضمن برامج التشغيل المؤقت الممول من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المؤسسات الدولية والفلسطينية.
- احتساب العمالة المؤقتة (التي تعمل اقل من 35 ساعة أسبوعياً) ضمن إعداد العاملين.

ومن الملاحظ انه على الرغم من ارتفاع عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل إلا أن نسبتهم إلى إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين قد تراجعت من 9.45 في المائة عام 2006 إلى 9.37 في المائة عام 2007، وذلك مقابل بلوغها 23 في المائة عام 1999، الشكل (1).

الشكل (1) : توزيع القوى العاملة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية عام 2007



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، السلطة الوطنية، رام الله، فلسطين، مارس 2008. استناداً إلى التقديرات الربعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويتضح مما سبق أن التراجع النسبي في معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2007، كان تراجعاً ظاهرياً، لم ينتج عن اتساع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية بقدر كونه ناتجاً عن سياسات وإجراءات تبنتها مؤسسات دولية أو فلسطينية لاستيعاب هذه العمالة. والتعامل مع هذا العنصر الإنتاجي من منطلقات اجتماعية أو سياسية يتجاوز المنطلقات الاقتصادية المفترض أن يكون لها الوزن النسبي الأكبر عند التعامل مع هذا العنصر الحيوي، ليس فقط لكونه احد عناصر العملية الإنتاجية، بل لكونه العنصر الإنتاجي الأكثر وفرة في الأراضي الفلسطينية، والمفترض استخدامه لتوسيع وتعميق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني في مجالي الإنتاج والتوظيف.

وقد توزعت العمالة الفلسطينية في الاقتصاد المحلي بنسبة 15.6 في المائة لقطاع الزراعة، 12.6 في المائة لقطاع الصناعة، 11.0 في المائة لقطاع البناء والتشييد، 60.8 في المائة لقطاع الخدمات الذي أسهم في امتصاص النسبة الأكبر من العمالة الفلسطينية ليلبغ أعلى مستوياته منذ عام 1967.

### أداء الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الاقتصادية

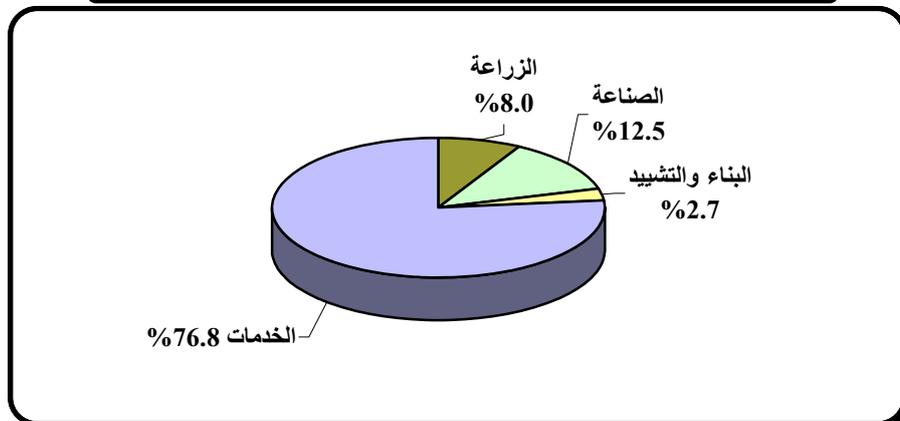
بلغ الناتج المحلي الإجمالي 4,512 مليون دولار في عام 2007 محققاً معدل نمو بلغ 2.7 في المائة، مقابل انخفاضه بنسبة 1.9 في المائة في عام 2006. غير أن ذلك لم يكن كافياً لتحقيق معدل نمو ايجابي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض بنسبة 0.6 في المائة في عام 2007 مقابل تراجع بنسبة 5.1 في المائة في عام 2006. وقد جاء ذلك كنتيجة طبيعية لتجاوز معدل النمو السكاني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تراجع من 1,050 دولار في عام 2006 إلى حوالي 945 دولار في عام 2007، أي بانخفاض قدره 10 في المائة.

وعلى الرغم من ارتفاع الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية من 4,929 مليون دولار في عام 2006 إلى 5,037 مليون دولار في عام 2007 محققاً معدل نمو قدره 2.2 في المائة، إلا أن متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل تراجع من حوالي 1,247 دولار في عام 2006 إلى نحو 1,234 دولار في عام 2007، أي بانخفاض قدره 1 في المائة. وبالتوازي، فقد تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.5 في المائة في عام 2007 ليصل إلى حوالي 1,109 دولار.

كما استمر عجز الاقتصاد الفلسطيني عن تحقيق ادخار محلي يسهم في تمويل ودفع عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية. فقد بقي الاستهلاك الكلي يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت نسبة الاستهلاك إلى الناتج إلى 151 في المائة في عام 2007، مقابل بلوغها 138.5 في المائة في عام 2006. وقد ارتفعت قيمة الاستهلاك الكلي من 6,085 مليون دولار في عام 2006 إلى 6,811 مليون دولار في عام 2007، محققاً معدل نمو قدره 11.9 في المائة. وقد جاء ذلك جراء ارتفاع معدل نمو الاستهلاك الخاص بنسبة 22 في المائة، حيث ارتفعت قيمته من 4,370 مليون دولار في عام 2006 إلى 5,331 مليون دولار عام 2007. كما ارتفعت نسبته إلى إجمالي الاستهلاك من 71.8 في المائة في عام 2006 إلى 78.3 في المائة في عام 2007، وهو ما يعبر عن تراجع الاستهلاك العام بنسبة 13.7 في المائة في عام 2007 لتبلغ قيمته 1,480 مليون دولار.

وعلى صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 فقد بلغت 8.0 في المائة لقطاع الزراعة، 12.5 في المائة لقطاع الصناعة، 2.7 في المائة لقطاع البناء والتشييد، 76.8 في المائة لقطاع الخدمات. ويشير ذلك إلى استمرار تراجع القدرات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، حيث انخفضت مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة مجتمعين في الناتج المحلي الإجمالي من 20.8 في المائة في عام 2006 إلى 20.5 في المائة في عام 2007، وذلك مقابل بلوغ هذه النسبة 24.9 في المائة في عام 1999. وقد نجم هذا التراجع عن استمرار السياسات الإسرائيلية ضد الاقتصاد الفلسطيني لا سيما فيما يتعلق بتقييد وتضييق قاعدته الإنتاجية، الشكل (2).

الشكل (2) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، السلطة الوطنية، رام الله، فلسطين، مارس 2008. استناداً إلى التقديرات الربعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

## قطاع الزراعة

رغم احتفاظ قطاع الزراعة بمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007 والتي بلغت 8.0 في المائة، فقد ارتفعت قيمة إنتاجه من حوالي 352 مليون دولار في عام 2006 إلى 361 مليون دولار في عام 2007، أي بمعدل نمو قدره 2.7 في المائة. أما بالأسعار الثابتة، فقد تراجع الناتج الزراعي بنسبة 1.7 في المائة عام 2007، حيث تشير البيانات إلى تراجع محصول الزيتون (الذي يعتبر المحصول الزراعي الرئيس في الأراضي الفلسطينية)، من 160 ألف طن في عام 2006 إلى 34 ألف طن فقط في عام 2007. ورغم تحسن نسبة سيولة محصول الزيتون (كمية الزيت المستخرجة لكل طن زيتون) من 21.4 في المائة في عام 2006 إلى 24.6 في المائة في عام 2007، إلا أن استمرار إسرائيل بمصادرة وتجريف الأراضي وكذلك استمرارها في بناء الجدار ووضع الحواجز والقيود التي عزلت المزارعين عن مزارعهم وقيدت ومنعت عمليات الجني والحصاد والنقل للمحاصيل، كل ذلك أدى إلى تراجع الناتج الحقيقي للقطاع الزراعي.

## قطاع الصناعة

ارتفعت قيمة الناتج الصناعي من حوالي 562 مليون دولار في عام 2006 إلى 564 مليون دولار في عام 2007 محققا معدل نمو بلغ 0.3 في المائة، إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 12.8 في المائة في عام 2006 إلى 12.5 في المائة في عام 2007. وقد تراجع النمو في القطاع الصناعي بالأسعار الثابتة بنسبة 9.2 في المائة في عام 2007 نتيجة الممارسات الإسرائيلية الخاصة بتدمير الورش والمنشآت الصناعية إضافة إلى إغلاق المعابر مما حال دون وصول مدخلات الإنتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يفتقر عموما إلى الموارد الطبيعية ومعظم مستلزمات الإنتاج من المواد والآلات والتجهيزات إضافة للطاقة والوقود وهي العناصر التي يتم استيرادها من إسرائيل بشكل أساسي.

كما أسفرت الإجراءات الإغلاقية الإسرائيلية، خاصة في النصف الثاني من عام 2007 ضد قطاع غزة، إلى توقف النشاط في نحو 90 في المائة من المؤسسات الصناعية في القطاع وإلى عمل النسبة الباقية بأقل من 40 في المائة من طاقتها الإنتاجية. ويمكن تفسير النمو في الناتج الصناعي بالأسعار الجارية خلال عام 2007 إلى النشاط النسبي لهذا القطاع في النصف الأول من عام 2007 مقارنة بنصفه الثاني، إضافة لتطور معدلات نموه في الضفة الغربية بشكل يتجاوز ما واجهه من تراجع في قطاع غزة في النصف الثاني من عام 2007، نتيجة لاستئثار الضفة الغربية بالوزن النسبي الأكبر لعدد المنشآت الصناعية.

## قطاع البناء والتشييد

ارتفع ناتج أنشطة البناء والتشييد في الأراضي الفلسطينية من 110 مليون دولار في عام 2006 إلى حوالي 122 مليون دولار في عام 2007، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 2.5 في المائة في

عام 2006 إلى 2.7 في المائة في عام 2007. وقد كانت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 13.7 في المائة في عام 1999، وبذلك يكون ناتج هذا القطاع بالأسعار الجارية قد تراجع في عام 2007 بنسبة 18.4 في المائة مقارنة بمستواه في عام 1999. كما انخفض الناتج الحقيقي لقطاع البناء والتشييد بنسبة 0.4 في المائة في عام 2007، وهو التراجع الذي يعكس مخاطر الاستثمار العقاري في الأراضي الفلسطينية، نتيجة الممارسات الإسرائيلية خاصة الاعتداءات العسكرية المباشرة على المباني والمسكن والمؤسسات الفلسطينية، إضافة لتقييد ومنع تدفق واستيراد مواد البناء نتيجة لاجتياح معبر صوفا بين إسرائيل وقطاع غزة معظم فترات العام، وهو المعبر المخصص من قبل إسرائيل حصرياً لدخول مواد البناء منها إلى القطاع.

### قطاع الخدمات

ارتفعت قيمة ناتج قطاع الخدمات من نحو 3,370 مليون دولار في عام 2006 إلى نحو 3,465 مليون دولار في عام 2007، أي بنمو نسبته 2.8 في المائة. كذلك ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 76.7 في المائة في عام 2006 إلى 76.8 في المائة في عام 2007، وذلك مقابل بلوغ هذه المساهمة 61.4 في المائة في عام 1999. وكما سبقت الإشارة، فقد كان ارتفاع هذه المساهمة على حساب مساهمة القطاعات الإنتاجية، وهو اتجاه مستمر في هيكل الناتج المحلي للاقتصاد الفلسطيني منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في عام 1967. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الاتجاه يعكس الصعوبات العديدة التي تواجهها القطاعات الإنتاجية الفلسطينية جراء السياسات والممارسات الإسرائيلية الممنهجة ضدها. إلا أنه من جانب آخر يظهر المرونة النسبية التي تتمتع بها الأنشطة ذات الطابع الخدمي في مواجهة تلك السياسات الإسرائيلية، إضافة لما استطاعت بعض القطاعات الخدمية أن تحققه من تطور إيجابي ونمو حقيقي، لاسيما الأنشطة المرتبطة بالوساطة المالية والنقل والاتصالات والخدمات العامة.

### التجارة الخارجية

شهدت التجارة الخارجية الفلسطينية نشاطاً ملحوظاً خلال النصف الأول من عام 2007، إلا أنها عانت من تراجع نسبي في النصف الثاني من عام 2007 أثر قيام إسرائيل بإغلاق المعابر التجارية مع قطاع غزة منذ 14 يونيو 2007. فقد ارتفعت قيمة الصادرات الفلسطينية من 370 مليون دولار في عام 2006 إلى 500 مليون دولار في عام 2007، أي بنمو قدره 35.2 في المائة. كما ارتفعت قيمة الواردات الفلسطينية من نحو 3,118 مليون دولار في عام 2006 إلى 3,615 مليون دولار في عام 2007، وهو ما يمثل معدل نمو قدره 15.9 في المائة. وبذلك ارتفع حجم التجارة الخارجية الفلسطينية من 3,488 مليون دولار (ما يمثل نحو 79.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2006 إلى 4,115 مليون دولار (91.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2007. وبالتوازي، فقد ازدادت قيمة العجز التجاري من نحو 2,748 مليون دولار (ما يمثل نحو 62.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2006 إلى حوالي 3,115 مليون دولار (69 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2007، الأمر الذي يبين استمرار وتزايد انكشاف الاقتصاد الفلسطيني على الخارج.

وقد أدى قيام إسرائيل بإلغاء الرمز الجمركي الخاص بقطاع غزة، كجزء من إجراءاتها العقابية ضد القطاع في 2007/6/21، إلى زيادة تكاليف الاستيراد، حيث اضطر المستوردون الفلسطينيون في قطاع غزة إلى استخدام الرمز الجمركي الخاص بالضفة الغربية، على أن يتم تصريف هذه الواردات في أسواق الضفة أو محاولة إدخال جزء منها إلى قطاع غزة. وقد نجم عن ذلك زيادة تكاليف النقل والتخزين والتكاليف الأخرى، وهو ما أدى بدوره لتضخم الفاتورة الكلية للواردات الفلسطينية. كما أدى الإجراء الإسرائيلي إلى إلحاق خسائر مباشرة بالقطاع الخاص الفلسطيني في قطاع غزة لاسيما في الأنشطة المرتبطة بتقديم الخدمات التجارية. وقد ألفت هذه الأمور بمزيد من الأعباء على كاهل المواطن الفلسطيني في قطاع غزة الذي عانى من انخفاض كميات العديد من السلع والمنتجات ومن ثم ارتفاع أسعارها.

وقد أسفر النمو النسبي في الصادرات الفلسطينية مقارنة بمعدل نمو الواردات إلى زيادة معدل تغطية الصادرات للواردات من 11.9 في المائة في عام 2006 إلى 13.8 في المائة في عام 2007، إلا أنه يبقى دون معدل التغطية الذي حققه الاقتصاد الفلسطيني في عام 1999 حين بلغ نحو 23.2 في المائة. كما تبقى كافة هذه المعدلات دليلاً على هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وضعف قدراته الإنتاجية والتصديرية.

## التطورات المالية

تأثرت الموازنة الفلسطينية بشكل مباشر بمجموعة الأحداث السياسية والأمنية التي تم ذكرها سابقاً. فقد شهد النصف الأول من عام 2007 استمرار قصور الموازنة عن الوفاء ببنود الإنفاق الجاري وبخاصة بند الرواتب والأجور الشهرية والمتأخرات الجارية الأخرى، نتيجة استمرار حظر التعامل الدولي مع الحساب الموحد التابع لوزارة المالية في السلطة الفلسطينية، واستمرار امتناع إسرائيل عن تحويل العائدات الجمركية التي تقوم بتحصيلها نيابة عن السلطة الفلسطينية وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي الموقع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في عام 1994. إلا أن الموازنة المالية الفلسطينية شهدت تطورات إيجابية خلال النصف الثاني من العام نتيجة قيام إسرائيل بالإفراج عن الجزء الأكبر من العائدات الجمركية المحتجزة لديها، إضافة إلى زيادة وتيرة المساعدات الدولية التي تم تقديمها إلى السلطة الفلسطينية، وهما العاملان اللذان أديا إلى تحقيق فائض في الموازنة الفلسطينية.

وقد ارتفعت النفقات العامة من 1,707 مليون دولار في عام 2006 إلى 2,876 مليون دولار في عام 2007، أي بزيادة نسبتها 68.5 في المائة. كما ارتفعت بالتوازي الإيرادات العامة والمنح من 1,741 مليون دولار في عام 2006 إلى 2,939 مليون دولار في عام 2007، مسجلة نمواً نسبته 68.8 في المائة. ويرتبط هذا الارتفاع بزيادة العائدات الضريبية، وبخاصة إيرادات المقاصة مع إسرائيل، من 565 مليون دولار في عام 2006 إلى 1,495 مليون دولار في عام 2007. وقد غطت الإيرادات الضريبية نحو 52 في المائة من إجمالي الإنفاق ونحو 58.3 في المائة من الإنفاق الجاري في عام 2007، في حين لم تكن هذه الإيرادات كافية إلا لتمويل نحو 33.1 في المائة من النفقات العامة ونحو 39.6 من النفقات الجارية للموازنة في عام 2006.

كما ساهمت المساعدات والمنح الدولية لدعم الموازنة الفلسطينية في تمويل الإنفاق العام للموازنة الفلسطينية، حيث ارتفعت قيمتها من 1,019 مليون دولار في عام 2006 إلى 1,322 مليون دولار في عام 2007، وهو ما يمثل معدل نمو قدره 29.7 في المائة. إلا أن الملاحظ أن نسبة هذه المساعدات إلى إجمالي الإنفاق العام قد تراجعت من 59.7 في المائة في عام 2006 إلى 46.0 في المائة في عام 2007، وهو ما يوضح ارتباط تدفقات هذه المساعدات والمنح عكسياً بالتزام إسرائيل بتحويل الإيرادات الجمركية للجانب الفلسطيني، وعملها كمتعم لتلك التدفقات.

بلغت قيمة عجز الموازنة، (قبل المنح والمساعدات) 1,259 مليون دولار في عام 2007، وهو ما يمثل نحو 43.8 في المائة من إجمالي الإنفاق العام ونحو 27.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007، وذلك مقابل بلوغ نسبة هذا العجز نحو 57.7 في المائة من إجمالي الإنفاق العام ونحو 22.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2006. وقد أدى تدفق هذه المساعدات إلى تحقيق فائض في الموازنة الفلسطينية ارتفع من 34 مليون دولار عام 2006 إلى 63 مليون دولار في عام 2007. ويبين هذا الأمر استمرار اعتماد الموازنة الفلسطينية على المساعدات الدولية لتمويل بنود إنفاقها وقصور إيراداتها واستمرار ارتفاع نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.

## النشاط المصرفي

منذ قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 والقطاع المصرفي يشهد تطوراً ملحوظاً مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، وهو الأمر الذي ارتبط بزيادة عدد البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من 8 بنوك تمتلك 33 فرعاً في عام 1994 إلى 22 بنكاً تمتلك 126 فرعاً في عام 2007.

وقد أخذت المؤشرات المصرفية في التحسن العام طوال الفترة 1995 – 2000، ثم تراجعت خلال العامين 2001-2002 مع تصاعد الإجراءات الإسرائيلية على اثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في عام 2000. وقد نجح النظام المصرفي الفلسطيني نسبياً في إحداث درجة من التكيف مع الأوضاع التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، حيث شهدت الفترة 2003-2007 تحسناً لبعض المؤشرات المصرفية وتراجعا لبعض الأخرى، طبقاً للحالة الأمنية والسياسية والاقتصادية السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي جميع الأحوال وطوال هذه الفترة يمكن التأكيد أن القطاع المصرفي لم يقم بعد بالدور المنوط به في الاقتصاد الفلسطيني.

ارتفع إجمالي موجودات القطاع المصرفي من 5,740 مليون دولار في عام 2006 إلى نحو 6,983 مليون دولار في عام 2007، أي بنمو قدره 21.7 في المائة. كما ارتفعت قيمة الودائع المصرفية للمقيمين من حوالي 4,203 مليون دولار في عام 2006 إلى نحو 4,983 مليون دولار في عام 2007، بزيادة نسبتها 18.7 في المائة. ويمكن تفسير الزيادة في قيمة الودائع بقيام السلطة الفلسطينية بسداد رواتب موظفيها وسداد كافة الرواتب والمتأخرات المستحقة عليها،

والتي تراكمت خلال عام 2006، نتيجة لتدفقات إيرادات المقاصة والمساعدات الدولية خلال عام 2007، كما سبقت الإشارة.

ورغم ما توضحه المؤشرات السابقة من نمو وتطور حجم النشاط المصرفي الفلسطيني، إلا أن المؤشر الأهم في توضيح مدى مساهمة النظام المصرفي في دفع عمليات الإنتاج والتنمية في الاقتصاد الفلسطيني، هو حجم التسهيلات الائتمانية ونسبتها إلى إجمالي الودائع. فقد تراجعت قيمة التسهيلات الائتمانية من حوالي 1,905 مليون دولار في عام 2006 إلى نحو 1,759 مليون دولار في عام 2007، أي بانخفاض نسبته 7.7 في المائة. كما تراجعت نسبتها إلى إجمالي ودايع المقيمين من نحو 45.3 في المائة في عام 2006 إلى نحو 35.3 في المائة في عام 2007، علما بان سلطة النقد الفلسطينية قد أصدرت أكثر من تعميم تحدد فيه الحد الأدنى الواجب الالتزام به لهذه النسبة بمقدار 40 في المائة. ويعكس هذا الوضع تراجع مستويات الاستثمار المرتبط بدوره بالسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأثرها السلبى التي أدت إلى تدمير مقومات المناخ المواتي للاستثمار فيها.

ويبين هيكل التسهيلات الائتمانية ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية من 74.6 في المائة في عام 2006 إلى نحو 95.7 في المائة في عام 2007. وقد ارتفعت قيمة هذه التسهيلات من حوالي 1,422 مليون دولار في عام 2006 إلى نحو 1,683 مليون دولار في عام 2007، أي بنمو نسبته 18.4 في المائة. ويعكس ذلك استمرار ظاهرة تراجع التسهيلات الممنوحة للسلطة الفلسطينية جراء تراجع قدرتها الائتمانية لدى النظام المصرفي خاصة بعد الحصار الدولي الذي شهدته السلطة الفلسطينية والنظام المصرفي الفلسطيني في عام 2006. ومع ذلك تبقى هذه التسهيلات الممنوحة غير منتجة، حيث وجهت في معظمها لتمويل قروض ذات طابع استهلاكي، بما في ذلك تمويل شراء سلع ومنتجات معمرة مستوردة. ويدحض هذا الوضع أي ادعاء لدور هذه التسهيلات في دفع الطلب الكلي في الاقتصاد الفلسطيني، عبر دفع احد شقيه وهو الطلب الاستهلاكي، بل أنها تعمل على تعميق العجز في الميزان التجاري الفلسطيني نتيجة لزيادتها لقيمة الواردات الفلسطينية.

ولإظهار مدى قصور النظام المصرفي الفلسطيني في الاضطلاع بمهامه التنموية، تجدر الإشارة إلى اقتصار حجم الأموال المستثمرة في النظام المصرفي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية على حوالي 160 مليون دولار فقط في عام 2007. وقد مثلت الودائع المستثمرة في الخارج نحو 65 في المائة من إجمالي قيمة الودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث ساعد في ذلك وجود الجزء الأكبر من ودايع العملاء بالدولار الأمريكي. ويبين ذلك الدور المحدود للغاية للنظام المصرفي الفلسطيني في المساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. إلا أنها توضح من جانب آخر الدور الممكن للنظام المصرفي الفلسطيني الاضطلاع به في حال انجاز مستوى متقدم من الاستقرار السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية المحتلة يدفع لخلق مناخ مواتي للاستثمار ويعمل على توظيف الموارد المحلية المتاحة.

## العون الدولي ومستقبل التنمية في الأراضي الفلسطينية

نتيجة لاستمرار سياسات الحصار والإغلاق التي صعدت إسرائيل من إتباعها ضد الاقتصاد الفلسطيني في عام 2007، وخاصة في النصف الثاني من العام، فقد تدفقت المساعدات الدولية والعربية للحد من تدهور الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وللحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية، ولدعم الحكومة الفلسطينية الجديدة في الضفة الغربية.

بلغت قيمة المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية 1,322 مليون دولار في عام 2007، أسهمت في توفير وانتظام سداد مرتبات العاملين في مؤسسات السلطة الفلسطينية البالغ عددهم نحو 160 ألف موظف في الضفة الغربية وقطاع غزة يتولون إعالة نحو 25 في المائة من إجمالي عدد السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد قدم الاتحاد الأوروبي حصة كبيرة من هذه المساعدات عبر الآلية الدولية المؤقتة (TIM) التي أقرتها الرباعية الدولية لمساعدة الشعب الفلسطيني منذ يونيو 2006. كما قدمت الدول العربية مساعدات لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية في إطار تنفيذها للقرارات الصادرة عن مجلس الجامعة على مستوى القمة الخاصة بدعوة الدول العربية للاستمرار في دعم الموازنة الفلسطينية، والتي بلغت قيمتها نحو 300 مليون دولار خلال عام 2007 ليرتفع إجمالي الدعم العربي لموازنة السلطة الفلسطينية إلى نحو 1.5 مليار دولار تم تقديمه خلال الفترة 2002-2007.

وقد تلقى الشعب الفلسطيني كذلك مساعدات متنوعة، ذات طابع اغاثي، من الدول والشعوب العربية بمختلف مؤسساتها الرسمية والأهلية، والتي لا تتوفر معلومات موثقة حول قيمتها، بسبب اختلاف أشكالها وتعدد جهات تقديمها خارج الأراضي الفلسطينية وتتنوع جهات تلقيها داخل الأراضي الفلسطينية. وقد أسهمت هذه المساعدات بشكل جوهري في توفير العديد من السلع والمواد التموينية الأساسية للشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة.

وقد استضافت العاصمة الفرنسية باريس في نهاية عام 2007، مؤتمر المانحين الدوليين لدعم السلطة الفلسطينية وخطتها التنموية الثلاثية (الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية 2008 – 2010)، حيث وجهت الدعوة إلى 90 دولة ومؤسسة مالية لحضور فعاليات هذا المؤتمر الذي يتبنى فكرة أن الإصلاح والتنمية هما الضمان الحقيقي للنجاح في تأسيس دولة فلسطينية قابلة للبقاء، طبقاً لتوصيفات خارطة الطريق الأمريكية. وقد التزم المجتمع الدولي خلال المؤتمر بتقديم 7.4 مليار دولار كمساعدات للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية خلال السنوات الثلاث المقبلة. كما حصلت الخطة الفلسطينية على اعتماد وقبول المجتمع الدولي. وقد قدر إجمالي التمويل المطلوب من المجتمع الدولي لتمويل هذه الخطة بحوالي 5.583 مليار دولار، وذلك لسداد العجز في الموارد المالية المتاحة، بحيث يتم توجيه 3.939 مليار دولار من هذا المبلغ لتمويل العجز في موازنة السلطة الفلسطينية لسنوات الخطة الثلاث بواقع 1.361 مليار دولار للعام الأول، 1.328 مليار دولار للعام الثاني، 1.250 مليار دولار للعام الثالث. كما سيتم توجيه المبلغ المتبقي وقدره 1.644 مليار دولار للاستثمارات العامة في الأراضي الفلسطينية لسنوات الخطة الثلاث بواقع 427 مليون دولار للعام الأول، 550

مليون دولار للعام الثاني، 667 مليون دولار للعام الثالث. وقد تحددت محاور الخطة الفلسطينية (الإصلاح والتنمية) في التالي :

المحور الأول : الحكم؛ ويشتمل على تنمية وتطوير كل من الأمن وسيادة القانون، القضاء، الإصلاح المالي، المساءلة والشفافية، والإصلاح الإداري.

المحور الثاني. التنمية الاجتماعية؛ ويشتمل على تنمية وتطوير قطاعات الحماية الاجتماعية/ الأمن المجتمعي، التعليم، الصحة، وتأهيل وتطوير المجتمع لخلق مجتمع ديمقراطي متطور.

المحور الثالث : تنمية الاقتصاد والقطاع الخاص؛ ويشتمل على تنمية قطاعات التجارة والاستثمار وتطوير المؤسسات، الزراعة، الصناعة والخدمات، السياحة والإسكان.

المحور الرابع : البنية الأساسية؛ ويشتمل على تنمية قطاعات الطرق والمواصلات، الكهرباء، المياه والصرف الصحي، ومعالجة النفايات الصلبة.

ويبقى الأمر اللافت للنظر قيام الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية المدعومة دولياً على فرض أساسي، وهو التزام إسرائيل خلال سنوات الخطة بعدد من الإجراءات أهمها تحويل الإيرادات الجمركية التي تحصلها نيابة عن السلطة الفلسطينية فيما يسمى بإيرادات المقاصة Clearance Revenue، والتي تبلغ قيمتها نحو مليار دولار سنوياً للفترة 2008-2010، وهو ما يبرز استمرار ارتباط المشروع التنموي الفلسطيني بتوجهات وإجراءات السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة ومشروعاتها السياسية والاقتصادية.

ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين  
(2007-2000)

(مليون دولار أمريكي)

السنة	2007*	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
السكان (بالآلاف) <sup>(1)</sup>	4,081.3	3,952.3	3,825.1	3,699.8	3,576.2	3,454.5	3,334.7	3,212.4	
القوة العاملة (بالآلاف)	913.0	872.0	827.0	790.0	758.0	694.0	675.0	695.0	
عدد العاملين (بالآلاف)	716.0	666.0	633.0	578.0	564.0	477.0	505.0	597.0	
معدل البطالة (%)	21.6	23.6	23.5	26.8	25.6	31.3	25.2	14.1	
المعملة في إسرائيل (بالآلاف)	67.1	63.0	63.0	50.0	55.0	49.0	70.0	117.0	
المعملة في الإقتصاد الفلسطيني (بالآلاف)	649.0	603.0	570.0	528.0	509.0	428.0	435.0	480.0	
توزيع المعملة الفلسطينية على القطاعات %									
الزراعة (%)	15.6	15.5	14.4	15.9	15.7	14.9	11.7	13.7	
الصناعة (%)	12.6	12.3	13.2	12.7	12.5	12.9	13.9	14.3	
البناء والتشييد (%)	11.0	11.5	12.3	11.7	13.1	10.9	14.5	19.7	
الخدمات والفروع الأخرى (%)	60.8	60.7	60.1	59.7	58.7	61.3	59.9	52.3	
الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجارية	4,512.0	4,394.0	4,479.7	4,144.0	3,920.2	3,483.8	3,816.3	4,115.5	
الدخل القومي الإجمالي بالسعر الجارية	5,037.0	4,929.0	4,758.0	4,740.0	4,460.5	4,010.0	4,404.0	5,274.2	
نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)	1,105.5	1,111.8	1,171.1	1,120.1	1,096.2	1,008.5	1,144.4	1,281.1	
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار) <sup>(2)</sup>	944.7	1,050.0	1,165.0	1,148.1	1,117.1	1,029.5	1,174.9	1,326.5	
نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (بالدولار)	1,234.2	1,247.1	1,243.9	1,281.2	1,247.3	1,160.8	1,320.7	1,641.8	
نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (بالدولار) <sup>(2)</sup>	1,108.8	1,137.5	1,230.4	1,210.1	1,187.8	1,094.2	1,272.6	1,534.8	
مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي (%)									
الزراعة (%)	8.0	8.0	7.0	7.5	7.8	7.6	8.9	9.1	
الصناعة (%)	12.5	12.8	12.7	13.3	13.3	16.3	15.7	15.7	
البناء والتشييد (%)	2.7	2.5	2.7	2.4	2.4	1.9	2.2	6.4	
الخدمات والفروع الأخرى (%)	76.8	76.7	77.6	76.8	76.5	74.2	73.2	68.8	
الإستهلاك العام	1,480.0	1,714.7	1,808.0	1,503.2	1,256.0	1,049.5	1,016.6	940.0	
الإستهلاك الخاص	5,331.0	4,370.3	4,412.0	4,432.8	4,109.5	3,706.6	3,887.6	4,300.7	
إجمالي الإستهلاك	6,811.0	6,085.0	6,220.0	5,936.0	5,365.5	4,756.1	4,904.2	5,240.7	
نسبة الإستهلاك الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	151.0	138.5	138.8	143.2	136.9	136.5	128.5	127.3	
الاستثمار العام	176.0	149.6	298.1	293.0	472.0	367.3	499.4	594.7	
الإستثمار الخاص	640.0	664.4	750.5	743.4	654.3	310.7	622.6	850.8	
إجمالي الإستثمار	816.0	814.0	1,048.4	1,036.4	1,126.3	678.0	1,122.0	1,445.5	
نسبة الإستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	18.1	18.5	23.4	25.0	28.7	19.5	29.4	35.1	

(1) تشمل الأرقام سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فقط.

(2) احسبت تقسيم بيانات الناتج المحلي الإجمالي، والسجل القومي الإجمالي، والأسعار الثابتة لعام 1997 على عدد السكان.

(طبقت دولار أمريكي)

تابع ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للفلسطين  
(2000-2007)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	*2007
صادرات السلع والخدمات	731.3	506.8	418.4	435.8	482.1	538.0	369.8	500.0
واردات السلع والخدمات	2,985.7	2,338.5	2,128.8	2,404.9	2,749.4	3,120.1	3,118.2	3,615.0
فجوة المورد	2,254.4	1,831.7	1,710.4	1,969.1	2,267.3	2,582.1	2,748.4	3,115.0
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	17.8	13.3	12.0	11.1	11.6	12.0	8.4	11.1
نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	72.5	61.3	61.1	61.3	66.3	69.6	71.0	80.1
إجمالي التتقات العامة (الموازنة العامة)	1,364.0	1,239.3	1,249.5	1,513.0	1,764.2	1,924.7	1,707.0	2,876.0
التتقات الرأسمالية	424.0	222.7	200.0	257.0	261.0	34.7	281.0	310.0
نسبة التتقات الرأسمالية إلى الموازنة (%)	31.1	18.0	16.0	17.0	14.8	1.8	16.5	10.8
التتقات الجارية	940.0	1,016.6	1,049.5	1,256.0	1,503.2	1,890.0	1,426.0	2,566.0
نسبة التتقات الجارية إلى الموازنة (%)	68.9	82.0	84.0	83.0	85.2	98.2	83.5	89.2
توزيع التتقات الجارية (%)								
رواتب حكومية (%)	59.8	63.4	59.7	57.0	58.2	53.0	46.1	53.4
تتقات تحويلية (%)	19.2	19.8	17.9	16.2	18.0	32.5	26.4	20.8
تتقات تشغيلية (%)	19.4	15.4	13.7	10.0	13.0	14.5	27.5	25.8
إجمالي الإيرادات العامة	1,364.0	1,053.0	1,037.3	1,265.7	1,562.0	1,557.1	1,741.0	2,939.0
الإيرادات الجارية	964.0	287.1	335.3	747.7	947.0	1,208.6	722.0	1,617.0
إيرادات ضريبية	847.7	199.5	276.3	615.1	751.1	962.8	565.0	1,495.0
إيرادات غير ضريبية	116.3	87.6	59.0	132.6	195.9	245.8	157.0	122.0
المنح ، ومنها:	400.0	765.9	702.0	518.0	615.0	348.5	1,019.0	1,322.0
منح لدعم الموازنة	0.0	550.9	502.0	261.0	354.0	348.5	738.0	1,012.0
منح لدعم المشاريع التطويرية	400.0	215.0	200.0	257.0	261.0	0.0	281.0	310.0
عجز الموازنة (-)	0.0	186.3	212.2	247.3	202.2	367.6	34.0	63.0
الدين العام	794.8	1,189.6	1,089.6	1,275.8	1,421.8	1,602.2	1,493.8	1,439.4
إجمالي الموجودات	4,572.8	4,429.8	4,278.2	4,727.7	5,101.4	5,606.5	5,740.0	6,983.3
ودائع العملاء المقيمين	3,470.9	3,349.0	3,277.5	3,546.5	3,857.6	4,190.1	4,202.5	4,982.9
التسهيلات الائتمانية منها :	1,346.7	1,220.7	953.7	1,071.2	1,422.6	1,792.9	1,905.4	1,758.5
للتقطاع الخاص	930.0	857.1	814.2	822.6	1,010.8	1,200.7	1,421.5	1,683.3

(\*) بيانات أولية  
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.